محاضرات في مادة الديمقراطية

الاستاذ المساعد الدكتور هشام سوادي

لطلاب المرحلة الاولى/ كلية هندية الالكترونيات

٢٠٢٢-٢٠٢٣

تعريف الديمقراطية وخصائصها ومميزاتها

تعريف عام

يقصد بالديمقراطية حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب فهر نظام سياسي واجتماعي حيث الشعب هو مصدر السيادة والسلطة، فهو يحكم نفسه عن طريق ممثلين عنه.

خصائصها

يمكن تلخيص خصائص النظام الديمقراطي بالنقاط التالية:

١. ينتخب الشعب ممثليه عن طريق انتخابات عامة

٢. تمارس الأغلبية المنتخبة الحكم، هذه الأغلبية الصادرة عن فئات الشعب المختلفة هي سياسية بالتعريف وليست عرقية أو إثنية أو دينية.

٣. تصان حقوق المعارضة

٤. تصان الحريات العامة للمجتمع، منها حرية التعبير وحرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية الصحافة

٥. وجود دولة القانون التي تحترم وتضمن حقوق المواطنين والمساواة بينهم

٦. الحد من اعتباطية سلطة الحاكم عن طريق مؤسسات دائمة وآليات للدفاع عن المواطنين

٧. ضمان عدم الجمع بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية

٨. ترسيخ مبدأ الدستورية. أي أن السلطات والمواطنين يحترمون الدستور ويرجعون إلى القضاء لحل الخلافات .

تعلن هذه الخصائص في دستور ديمقراطي يعتبر بمثابة تعاقد بين المواطنين. تتم مناقشته بشكل علني وبحرية كاملة مع شروحات كافية، ويتم إقراره من قبل جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب، ويعرض نص الدستور عليه في استفتاء عام.

ميزاتها

• للديمقراطية قوة هائلة في تحريك المجتمعات الإنسانية. فهي أرضية خصبة لكي يعي الناس

مكانتهم وحقوقهم وواجباتهم وتحقيق مصيرهم.

- تجعل من الحرية عاملا مشتركا لكافة المواطنين.
- تقوي قناعة المواطنين لتفعيلها والدفاع عنها وإلزام الحكام بها.
- ترفع الخوف عن قلوب الناس بسبب وعيهم بحقوقهم ومراقبتهم للحكام.
- ترسخ كرامة الناس وتنمي استقلاليتهم ونضوج تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعي.
- توجد توازنا بين الحكومة والمعارضة.
- تفسح مجالا واسعا للجميع للنقاش الحر والاتجاه إلى العقل لإقناع الآخر .
- تفتح آفاقا جديدة للإبداع في كثير من المجالات لإيجاد حلول أكثر ملاءمة.
- تدير الصراع السياسي والاجتماعي بشكل سلمي.
- تعطي الناس فرصا أكبر للتأثير على مجريات الأحداث وليساهموا بالحياة العامة

عن طريق العمل السياسي والمدني وعن طريق وسائل النشر والاتصالات الحديثة المتاحة في المجتمع

- توجد آلية واضحة لتطبيق مفهوم السلطة وممارستها في كافة مستويات العلاقات الإنسانية.
- تجعل من الشعب في نفس الوقت حاكم ومحكوم.

اولاً: مفهوم الديمقراطية

يقصد بالديمقراطية حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب، وكلمة الديمقراطية مع فهمها في كل لغات الشعوب بهذا المعنى، إلا أن أصلها يوناني، حيث ظهرت في القرن الخامس ق.م، وهي كلمة مركّبة من لفظين هما (Demos) وتعني الشعب، و(Kratos) وتعني السلطة، وهكذا يكون معنى الديمقراطية سلطة الشعب، أي نظام الحكم المستمد من الشعب، وقد أصبح هذا المعنى أحد عناصر التقسيم الثلاثي للحكومات وهي: الديمقراطية، الأرستقراطية (حكم الأقلية)، والاستبدادية (حكم الفرد الواحد)، وكانت بعض المدن الإغريقية توصف بأنها ديمقراطية، ذلك لأنها تأخذ بنظام ديمقراطي من حيث شكل الحكومة، وقد ظل المعنى السابق للديمقراطية متداولا بين الناس حتى عام ١٩١٨، حيث ظهرت لها معانٍ أخرى مثيرة للجدل، فهناك من يرى أن الديمقراطية عبارة عن شكل من أشكال الحكم، أي أسلوب أمثل لاختيار من يتولى السلطة، في حين يذهب رأي آخر إلى أن مفهوم الديمقراطية أشمل من ذلك ويجب أن يتسع لاعتبارات اجتماعية أو اقتصادية، ولذلك ظهر اتجاه في الفقه ينادي بالديمقراطية الاجتماعية ويقرنها بالديمقراطية السياسية.

إن الوطنية ولازمتها الديمقراطية هي عملية تربية مجتمعية تبدأ من المنزل والمدرسة والجامعة والمسجد والكنيسة والشارع والمؤسسات الوسطية، وإذا لم تمارس الديمقراطية في هذه المؤسسات يكون صندوق الانتخابات عملية خادعة ومضللة، تجيء بمن له قدرة على حشد الجماهير غير الواعية، فالطرح الذي يختزل الديمقراطية في صندوق الانتخابات، هو طرح خاطئ ومضلل، فهي تعني وجود دولة مؤسسات، وتعني التربية والتنشئة السياسية وتنمية الوعي وتفعيله وتعميقه، وتعني إعلاماً تنويرياً وتعليمياً يخاطب العقل، وتعني احترام اختيارات الفرد منذ الطفولة، وتعني أن يكون الفرد حارساً يقظاً يدافع عن مكتسباته ولا يفرط فيها ابداً، وتعني أيضاً الفصل الحقيقي بين السلطات وسيادة القانون ومباشرة الفرد لحقوقه السياسية دون تفريط، كما تعني ممارسة حق الانتخابات والاختيار في المؤسسات الوسيطة.

ثانياً: الديمقراطية في العصور القديمة

يرجع الفضل في استنباط فكرة الديمقراطية إلى الفلاسفة الإغريق وإن لم يتفقوا في تحديد الحكومة الأفضل، حيث يلاحظ أن الفيلسوف **(سقراط)** يقيم فلسفته على فكرتين أساسيتين هما: الفضيلة والعدالة، أما الفضيلة فتفيد المعرفة، وهي بهذا المعنى قابلة للتعلم والتعليم، واما العدالة فيرى أنها تتمثل في احترام المواطنين للقوانين بمعناها العام، ويترتب على ما تقدم نتيجة مهمة وهي سيادة حكم القانون، أي خضوع الجميع للقانون حُكاماً ومحكومين، لقد كان (سقراط) من انصار الحكومة الأرستقراطية (حكومة الفضلاء أو العلماء)، وكان يجهر علانيّةً بأمنيته أن يحكم الناس أحكم الناس.

أما **(افلاطون)** فقد قسّم الحكومات إلى أنواع خمسة، الأرستقراطية (حُكم النُخبة التي تتوارث الثروة والألقاب الفخمة)، التيموقراطية (الحكومة العسكرية)، الأوليغارشية (حُكم الأقلية الموسَّرة)، الديمقراطية (حكومة الدهماء) ثم حكومة الطغيان (الحكومة الاستبدادية)، وتُعدُّ الحكومة الارستقراطية أفضل الحكومات في نظر (افلاطون)، حيث يجب أن يكون الحاكم فيلسوفاً، وتكون الحكمة والعدالة من أهم سمات المجتمع، هذا وقد تعرض رأي (افلاطون) وتفضيله الحكومة الأرستقراطية الى نقد من قبل (**أرسطو**)، حيث يرى الأخير أن الأرستقراطيين يجرون وراء مصالحهم الخاصة كما يجرى الملك وراء مصلحته الخاصة، فإذا تعارضت المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة ذهبت هذه في سبيل تلك، وهنا تنقلب الحكومة الأرستقراطية الى حكومة أوليغارشية (حكومة أقليّة موسَّرة) فتضعف الدولة وتتقوض أركانها، وينتهي (أرسطو) الى تفضيل الحكومة الديمقراطية لأنها حكومة الأغلبية، والحكومة الديمقراطية المُثلى هي الجمهورية المعتدلة الفاضلة التي تحقق مبدأ الأخلاق الأساسي وهو مبدأ الوسطيّة في كل شيء.

ومع اختلاف الفلاسفة الاغريق في موقفهم من الحكومة الفاضلة، إلا أن فكرة الديمقراطية طبقت في المدن اليونانية القديمة، وكانت تلك الفكرة تقوم على أساس مبدأ سيادة القانون، والذي يتجسد لديهم في رأي مجموع أهل المدينة، أي أن السيادة في نهايتها ترجع الى شعب المدينة، إلا أن الديمقراطية التي طبقت في بعض المدن اليونانية قديماً تتباين مع خصائص الديمقراطية المعروفة في العصر الحديث، فهي ذات طابع خاص ينسجم مع العصر الذي ظهرت فيه مع التنبيه إلى أن المجتمعات القديمة الأخرى عرفت أيضاً تطبيقاً لفكرة الديمقراطية، كما هو الحال في بلاد وادي الرافدين، حيث وجدت في مملكة (**سومر**) جمعيات تمثيلية منذ الألف الثالث قبل الميلاد، وكان البرلمان السومري يتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس آخر أدنى منه يضم المواطنين القادرين على حمل السلاح، وكذلك وجد تطبيق للديمقراطية في (**روما**) والذي تمثل في اللجان والمجالس الشعبية، سواء في العهد الملكي أو الجمهوري، ففي العصر الملكي وجدت المجالس الشعبية التي كانت تتألف من المواطنين (الرجال) القادرين على حمل السلاح وكان اختصاصها ينحصر بوجه عام في اقتراح القوانين والموافقة عليها وعقد المعاهدات واعلان الحرب وتقرير السلام، أما في العصر الجمهوري فتم نقل سلطات الملك الى حاكمين اثنين أُطلِق على كل منهما لقب (قنصل)

يتم اختيارهما من قبل مجلس الشعب ولفترة عام واحد ولا يجوز إعادة انتخابهما، وكان يوجد إلى جانبهما موظفون يختصون بالشؤون المالية والجنائية والأمن، وهؤلاء يأتون عن طريق الانتخاب.

ثالثاً: (الدمقرطة) أو موجات الديمقراطيّة

حتى العام ١٩٠٠ لم يكن يوجد نظام ديمقراطي ليبرالي واحد يضمن حق التصويت وفق المعايير الدولية، ولكن في العام ٢٠٠٠ كانت ١٢٠ دولة تعد ديمقراطيات ليبرالية، أي ما يُعادل ٦٠% من مجموع دول العالم، وفي العام نفسه كان هناك ٢٥ دولة تطبّق ممارسات ديمقراطية محدودة، وهو ما يساوي ١٩%، وتشير الإحصاءات إلى أن عدد الملكيات الدستورية في عام ١٩٠٠ كان ١٩ ملكية، أي ما يُعادل ١٤% من دول العالم، وكانت الدساتير فيها تَحِدُّ من سلطات الملك وتمنحها للبرلمان المنتخب، ولا توجد الآن ملكيات دستورية، وكانت دول أخرى تمتلك ولا زالت أشكالاً متعددة من الحكم غير الديمقراطي.

لم يتخذ توسع الديمقراطية في القرن العشرين شكل الانتقال البطيء في كل بلد على حدة، بل شكل (موجات ديمقراطية) متعاقبة صاحب بعضها حروب و ثورات، وفي بعض الدول تم فرض الديمقراطية من قبل قوى عسكرية خارجية، لقد أنتجت الحرب العالمية الأولى الدول القومية في أوروبا والتي كان معظمها ديمقراطياً بالاسم فقط، وفي البداية لم يؤثر ظهور هذه الدول على الديمقراطيات العريقة التي كانت موجودة حينها كفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وسويسرا التي احتفظت بأشكال حكوماتها، إلا أنَّ تصاعد مد النازية في ألمانيا (هتلر) والفاشية في إيطاليا (موسوليني) واسبانيا والبرتُغال (فرانكو وسالازار) ساهم في تضييق نطاق الديمقراطية في ثلاثينيات القرن الماضي وأعطى الانطباع بأنه (عصر الحكام الدكتاتوريين).

لقد تسببت الحرب العالمية الثانية بحدوث انتكاسة شديدة للتوجه الديمقراطي في أوروبا الشرقية، فاحتلال المانيا ودمقرطتها الناجحة من قبل دول الحلفاء خدمت كنموذج للنظرية التي تلت والخاصة بتغيير النظام، ولكن نصف أوروبا الشرقية أُرِغم على الدخول في الكتلة السوفيتية غير الديمقراطية، وتبع الحرب تصفية الاستعمار، ومرة أخرى سادت في معظم الدول المستقلة الحديثة دساتير لا تحمل من الديمقراطية سوى التسمية فقط، وفي العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، امتلكت معظم الدول الديمقراطية الغربية اقتصاديات السوق الحرة والتي نجم عنها دول الرفاهية، وهو ما عكس إجماعاً عاماً بين الناخبين والأحزاب السياسية في تلك الدول، أما في الخمسينات والستينات فقد كان النمو الاقتصادي مرتفعاً في الدول الغربية والشيوعية على حد سواء، ومن ثم تناقص ذلك النمو في الدول الشيوعية، وبحلول عام ١٩٦٠ كانت الغالبية العظمى من الدول أنظمة ديمقراطية بالاسم فقط، وهكذا فإن غالبية سكان العالم كانت تعيش في دول شهدت انتخابات معيبة وأشكالاً أخرى من التحايل (وخاصة في الدول الشيوعية).

لقد أسهمت الموجات المتعاقبة من الدمقرطة في تسجيل نقاط إضافية للديمقراطية الليبرالية للعديد من الشعوب، أما الضائقة الاقتصادية في ثمانينات القرن الماضي فقد ساهمت (إلى جانب الامتعاض من قمع الأنظمة الشيوعية) في انهيار الاتحاد السوفيتي وإنهاء الحرب الباردة ودمقرطة و تحرر دول الكتلة السوفيتية السابقة، وأكثر الديمقراطيات الجديدة نجاحاً كانت تلك القريبة جغرافياً و ثقافياً من دول أوروبا الغربية، وهي الآن إما دول أعضاء او مرشحة للانتماء إلى الاتحاد الاوروبي.

ويلاحظ أن معظم دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا مثل تايوان وكوريا الجنوبية وبعض الدول الأفريقية والعربية (مثل لبنان والسلطة الفلسطينية) قد تحركت نحو تحقيق المزيد من الديمقراطية الليبرالية خلال عقد التسعينات و عام ٢٠٠٠، إن عدد الأنظمة الديمقراطية الليبرالية الآن أكثر من أي وقت مضى وهو يتزايد منذ مدة دون توقف، ولهذا يتوقع البعض بأن هذا التوجه سيستمر في المستقبل إلى الحد الذي ستصبح فيه الدول الديمقراطية الليبرالية المقياس العالمي لشكل المجتمع البشري، وهذا التنبؤ يمثل جوهر نظرية فرانسيس فوكوياما (نهاية التاريخ).

رابعاً: صور الديمقراطية

١. **الديمقراطية المباشرة**: يراد بالديمقراطية المباشرة أنْ يتولى الشعب (بمفهومه السياسي) مظاهر السيادة، أي قيام الشعب بإدارة شؤون الدولة كافة، فهو الذي يشرع القوانين وينفذها وكذلك يطبقها على المنازعات التي تحدث بين الأفراد، واذا كانت هذه الصورة من صور الديمقراطية تعد أفضل أنواع الديمقراطيات، حيث تودع السيادة لدى صاحبها (الشعب) وتجعله سيد قراره في كافة مجالات السلطة دون حاجة إلى نائب أو وسيط، إلا أنَّ الواقع يجافي التنظير، لأنَّ قيام الشعب (حتى وإنْ كان عدده ضئيلاً) بهذه المهام أمر يتنافى وطبيعة السلطة، إذ أنَّ ادارة أية هيئة من هيئات الدولة تحتاج إلى أفراد متفرغين لهذه المهمة وبالأخص فيما يتعلق بهيئتي التنفيذ والقضاء، إذ تعمل هذه الهيئات على مدار السنة، فكيف يتفرّغ الشعب لمباشرة مظاهر السيادة؟ وإذا تفرّغ لهذ المهام، فمن الذي يعمل في مجالات الحياة الأخرى؟

٢. **الديمقراطية النيابية (النظام النيابي)**: يقصد بالديمقراطية النيابية أنْ يختار الشعب اشخاصاً ينوبون عنه في مباشرة مظاهر السيادة ولفترة محددة، ويُطلق على هؤلاء اصطلاحاً (النواب)، والبرلمان المنتخب هو محور الديمقراطية النيابية والذي قد يتكون من مجلس واحد أو من مجلسين ولا يشارك الشعب البرلمان في مباشرة السلطة.

هذا ومن الجدير بالملاحظة أنَّ النظام النيابي ليس من صنع التنظير الفكري وانما هو وليد معاناة الشعب الانجليزي من استبداد حكامه، وقد وصل إلى الصورة التي نشاهدها في الوقت الحاضر بشكل تدريجي وليس طفرة واحدة، ففي البدء كان الملوك هم الذين يختارون من يمثل الشعب، وبالتالي لم يكن هناك نواب، ثم تطور الأمر فاصبح الشعب هو الذي يختار ممثليه عن طريق الانتخاب.

٣. **الديمقراطية شبه المباشرة**: تقوم الديمقراطية المباشرة على فكرة تولي الشعب لكافة مظاهر السيادة، حيث يقوم التشريع والتنفيذ والقضاء بنفسه دون وسيط، وعندما تبين للكافة أن ذلك ضربٌ من الخيال، اتجهت الشعوب للأخذ بالنظام النيابي حيث يختار الشعب من ينوب عنه في ادارة شؤون الدولة، إلا أن تطور الشعوب من الناحيتين السياسية والثقافية جعلها تشعر بابتعاد النظام النيابي عن الصورة المُثلى للديمقراطية والتي تفترض مباشرة الشعب السلطة بنفسه، مما أدى الى المطالبة بتطوير النظام النيابي وذلك من خلال إشراك الشعب مع البرلمان في مباشرة مظاهر السيادة بشكل فعلي، فظهرت الديمقراطية شبه المباشرة والتي تعني قيام الشعب بانتخاب من ينوب عنه في تولي السلطة مع وجوب العودة الى الشعب في بعض القضايا الهامة ليتخذ فيها القرار بنفسه.

فالديمقراطية شبه المباشرة هي نظام وسط بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية، حيث تقوم على وجود برلمان مُنتخب كما هو الشأن في النظام النيابي مع احتفاظ الشعب لنفسه ببعض مظاهر السيادة يمارسها وفقا لوسائل معينة يحددها الدستور، ويرى بعض الفقهاء أنَّ الأخذ بالديمقراطية شبه المباشرة اكثر اتفاقاً مع الديمقراطية السليمة وذلك لمشاركة الشعب بأهم الشؤون العامة مما يؤدي الى التخفيف من سيطرة الاحزاب السياسية على الناخبين، ويحول دون استبداد المجالس النيابية وكذلك تحقق الثبات والاستقرار اللازمين للنظام السياسي القائم.

خامساً: مستلزمات الديمقراطية

الديمقراطية عملية حضارية تتطلب توافر مستلزمات معينة، لعل من أهمها:

١. **إسقاط نظرية الحق المطلق والباطل المطلق**: الديمقراطية لا تؤمن بحق مطلق وباطل مطلق في العلاقة بين الفرقاء، بغض النظر عن هوياتهم ونوعية خلافاتهم، وينبغي الإدراك بأنه لا أحد يمتلك الحق والحقيقة المطلقة ابداً، فكل من يتصور أنه يملك الحقيقة كاملة فإنه لا يؤمن بالديمقراطية، على أي أحد ألا يظن، مهما كانت هويته أو موقعه أو رأيه، بأنه أفضل من الآخرين، وأنه أحق من غيره بالتغيير والقيادة والتصدي للتصحيح، وهذا يقتضي التداول السلمي للسلطة على أساس الكفاية والأمانة والخبرة والعقل الراجح والتدبير.

٢. **احترام الرأي الآخر**: مهما كان الاختلاف مع الآخرين يجب احترام رأيهم، وعدم السعي إلى قمعهم وإسكاتهم، فالخلاف في الرأي وسيلة حضارية رائعة لاكتشاف الأفضل والأصوب من بين مجموع الآراء، إن الرأي الآخر يزيد من فرص إثبات صحة الرأي

المطروح للمناقشة، فالكل يطرح رأيه، والحكم في تقرير الرأي المقبول من عدمه هو صندوق الاقتراع.

٣. **الابتعاد عن استخدام القوة:** يجب عدم التوسل بالقوة والعنف لحل الخلافات، سواء أكانت مسلحة، أم العنف بالقول (العنف باللسان)، الذي يكون في أحيان كثيرة السبب الحقيقي الذي يقف وراء أعظم المشكلات والحروب، والعمل على إشاعة روح التسامح والتفاهم والحوار والمجادلة بالتي هي أحسن، وكظم الغيظ والعفو والصفح واللاعنف.

٤. **الاحتكام إلى رأي الناس:** صندوق الاقتراع أفضل ميزان لمعرفة صحيح الآراء من سقميها، أو عند البت في القضايا الخلافية، ولاسيما المصيرية المختلف والمتنازع عليها، وعدم الاستعجال في اتخاذ القرار النهائي بإزائها قبل العودة إلى رأي الناس على قاعدة (صوت واحد لمواطن واحد)، أي أن يجعل المرء نفسه ميزانا فيما بينه وبين الآخرين، فيحب لهم ما يحب لنفسه، ويكره منهم ما يكره لها، فالمودة والقبول بالنتائج تعد أساس وحدة المجتمع.

٥. **احترام المصلحة العليا:** أن يضع الجميع المصلحة العليا فوق أي اعتبار أو مصلحة أخرى، وهذه المصلحة يحددها المجموع والرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني والعقل المتجرد عن الهوى والواقع الحقيقي، ولا يمكن أن تمارس الديمقراطية بشكلها الصحيح ما لم تسبقها الوطنية، أي الايمان بالوطن وحمايته والصدق بالولاء إليه.

٦. **الإقرار بالتعددية الفكرية والسياسية والاثنية:** لابد من عدم الاستعجال في إطلاق الأحكام ضد الآخرين مهما اختلفت معهم، قبل أن تصغي إلى مسوغاتهم وحججهم، والتريث لفهم واستيعاب أساليب الآخرين، أن التعددية، بكل أشكالها، نقطة قوة للفرد وللمجتمع، لذلك يجب الإقرار بواقعها واحترامها، وعدم السعي للتنكر لها أبداً.

سادساً: المكونات الرئيسة للديمقراطية

إنَّ للديمقراطية مكونات عديدة تشمل توليها اهتماما خاصا المدارس الاجتماعية المختلفة وتتمثل هذه المكونات في الانتخابات الحرة ووجود حكومة يجب مسائلتها وحقوق مدنية وسياسية ومجتمع ديمقراطي.

١. **انتخابات حرة وعادلة:** تعد الانتخابات الأداة الرئيسية التي تفتح المجال بمسائلة الموظفين العامين وإخضاعهم للرقابة الشعبية، كما تشكل الانتخابات ركيزة أساسية لضمان المساواة السياسية بين المواطنين سواء في الوصول الى المناصب العامة أو في قيمة أصواتهم، ويبنى معيار الانتخابات الحرة والعادلة على النظام الانتخابي الذي يبين

موعد عقد الانتخابات العامة ومن يحق له الاقتراع، وكيفية تحديد الدوائر الانتخابية واختيار الفائزين، اي كيفية اجراء الانتخابات عملياً بدءا من تسجيل للناخبين ومرورا بالدعاية الانتخابية حتى عملية فرز الاصوات، وذلك لضمان تطبيق القانون على الجميع بشكل دقيق وعادل، لأن الانتخابات لا تعمل بصورة فعالة إلا إذا اعتبرها الشعب حرة نزيهة، كما يجب أن تكون هناك إجراءات معتمدة تعالج أي ادعاءات بحصول تزوير في عمليات الاقتراع.

٢. **حكومة يجب مسائلتها**: في نظام الحكم الديمقراطي يجب أنْ تكون اعمال الحكم شفافة قدر الامكان، اي أنَّ المناقشات والقرارات يجب أنْ تكون متاحة للرقابة الشعبية، ومن الواضح أنه لا يجوز أنْ تكون كل أعمال الحكومة علنية، ولكن للمواطنين الحق في معرفة كيف تُصرف أموال الضرائب التي تُجبى منهم، وما إذا كان المسؤولون المنتخبون يتصرفون بمسؤولية، إنَّ مُساءلة الحكومة أمام الشعب في النظام الديمقراطي هي من جهة مُساءلة قانونية أمام المحاكم عن التزام جميع المسؤولين بالقانون، ومن جهة اخرى مُسائلة سياسية أمام البرلمان عن سياسة الحكومة واعمالها، وتتوقف هذه المساءلة على مدى الاستقلال عن الحكومة، اضافة إلى ذلك يجب على الحكومة أنْ تلبى رغبات الشعب.

٣. **الحقوق المدنية والسياسية**: هناك حقوق لابد من توفرها كأساس لتأمين المساواة والمشاركة في الحياة العامة، منها حرية الرأي و التعبير والاعتقاد وحق التجمع وحق الاقتراع وحق الترشيح، كما يجب على نظام الحكم الديمقراطي حماية حقوق الفرد من تعسف السلطة ومن الاعتقال التعسفي، وأنْ لا يُعاقب الفرد إلا بموجب القانون.

٤. **مجتمع ديمقراطي**: إلى جانب حقوق الفرد الديمقراطية لابد من وجود هيئات مدنية تكون مستقلة عن الدولة، وأنْ لا تكون مثل هذه الهيئات مستقلة فحسب، بل وأنْ تكون أيضاً ديمقراطية من الداخل، وتشمل هذه الهيئات النقابات والتنظيمات المهنية والأحزاب وغيرها.

٥. **يجب توافر قيادة سليمة نزيهة**: وأنْ تنال هذه القيادة رضا الشعب، كما يجب على الشعب أنْ يثق في هذه القيادة ويحترمها.

٦. تعمل الديمقراطية على تحقيق **المساواة الاقتصادية** وتكافؤ الفرص والتي تشكل أُسس نجاح الديمقراطية، كونها تعمل على تقليل الفوارق الطبقية.

٧. تعمل الديمقراطية على تحقيق **المساواة الاجتماعية**، من خلال دعوتها الى محاربة التميز بين الطبقات، وتولي المناصب العامة يكون أساسه الكفاءة.

سابعاً: محاسن الديمقراطية

- **الاستقرار السياسي**: من النقاط التي تُحسب للديمقراطية هو أنه نظام يستطيع فيه الشعب أنْ يستبدل الإدارة الحاكمة من دون تغيير الأسس القانونية للحكم، فالنظام الديمقراطي ينزع إلى تقليل الغموض وعدم الاستقرار السياسي ويسعى لاقناع المواطنين بأنه مع كل امتعاضهم من السياسات الحالية فإنهم سيحصلون على فرص منتظمة لتغيير حكامهم أو تغيير السياسات التي لا تتفق وآرائهم، وهذا نظام أفضل من الذي تحدث فيه التغييرات عبر اللجوء إلى العنف.
- **التجاوب الفعال في أوقات الحروب**: إنَّ الديمقراطية التعددية كما يظهر من تعريفها تعني أنَّ السلطة ليست مُركَّزة، و من الانتقادات التي توجه إلى الديمقراطية أنَّ عدم تركز السلطة هذا في الديمقراطية قد يكون من السيئات إذا كانت الدولة في حالة حرب حيث يتطلب الأمر رداً سريعاً و موحداً، فعادةً يتعين على البرلمان منح موافقته قبل الشروع بعملية عسكرية هجومية، رغم أنَّ بإمكان الفرع التنفيذي (أي الحكومة) في بعض الاحيان القيام بذلك بقرار خاص وإطلاع البرلمان على ذلك، ولكن إذا ما تعرض البلد الديمقراطي إلى هجوم عسكري فالموافقة البرلمانية لن تكون ضرورية للشروع بالعمليات الدفاعية عن البلاد، أما الأنظمة الملكية والدكتاتورية فتستطيع من الناحية النظرية في حالات الحرب التصرف فوراً و بقوة، ولكن مع ذلك تشير البحوث الواقعية إلى أنَّ الديمقراطيات مهيأة أكثر للانتصار في الحروب من الانظمة غير الديمقراطية، وهذا يعود إلى شفافية نظم الحكم الديمقراطية واستقرار سياساتها حال تبنيها، وهو السبب وراء كون الديمقراطيات قادرة اكثر على التعاون مع شركائها في خوض الحروب، هذا فيما تُرجع دراسات أخرى سبب هذا النجاح في خوض الحروب إلى التجنيد الأمثل للموارد أو اختيار الحروب التي فيها فرص الانتصار كبيرة.
- **انخفاض مستوى الفساد**: أكدت الدراسات التي أجراها البنك الدولي بأنَّ نوع المؤسسات السياسية الموجودة مهم جداً في تحديد مدى انتشار الفساد، فالديمقراطية والأنظمة البرلمانية والاستقرار سياسي وحرية الصحافة كلها عوامل ترتبط بانخفاض مستويات الفساد.
- **انخفاض مستوى الإرهاب**: تشير البحوث إلى أنَّ الإرهاب أكثر انتشارا في الدول ذات المستوى المتوسط من الحريات سياسية، وأقل الدول معاناة من الإرهاب هي أكثرها ديمقراطية.

- **انخفاض الفقر والمجاعة**: بحسب الإحصائيات هناك علاقة تبادلية بين ازدياد الديمقراطية وارتفاع معدلات إجمالي الناتج القومي للفرد وازدياد الاحترام لحقوق الإنسان و انخفاض معدلات الفقر، ولكن هناك مع ذلك جدل دائر حول مدى ما يمكن أن يُنسب من فضل للديمقراطية في ذلك، وهناك العديد من النظريات التي طُرحت في هذا المجال وكلها موضع جدال، إحدى هذه النظريات هو أن الديمقراطية لم تنتشر إلا بعد قيام الثورة الصناعية والرأسمالية، وما يبدو للعيان من ادلة من خلال مراجعة الدراسات الإحصائية تدعم النظرية القائلة بأن ازدياد جرعة الرأسمالية يزيد من النمو الاقتصادي والذي يزيد بدوره من الرفاهية العامة ويقلل الفقر و يؤدي إلى الدمقرطة.
- **نظرية السلام الديمقراطي**: إنَّ نتائج العديد من الدراسات المستندة إلى معطيات وتعريفات وتحليلات إحصائية متنوعة كلها أظهرت نتائج تدعم نظرية السلام الديمقراطي، فالديمقراطيات الليبرالية بحسب تلك الإحصائيات لم تدخل قط في حروب مع بعضها، والبحوث الأحدث وجدت بأنَّ الديمقراطيات شهدت حروباً أهلية أقل أيضاً أو ما يطلق عليها الصراعات العسكرية داخل الدولة، ولم ينجم عن تلك الحروب أكثر من (١٠٠٠) قتيل كمتوسط.

ثامناً: مساوئ الديمقراطية

يرى منتقدو الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم بأنها تتميز بمساوئ وسلبيات متأصلة بطبيعتها وكذلك في تطبيقها، وبعض هذه المساوئ موجودة في بعض او كل أشكال الحكم الأخرى، بينما بعضها الآخر قد يكون خاصاً بالديمقراطية لوحدها، ومن أبرز تلك السلبيات:

- **الصراعات الدينية والعرقية**: إن الديمقراطية تفترض بالضرورة وجود حس بالقيم المشتركة بين أفراد الشعب، لأنه بخلاف ذلك ستسقط الشرعية السياسية، أو بمعنى آخر أنها تفترض بأنَّ الشعب وحدة واحدة، ولأسباب تاريخية تفتقر العديد من الدول إلى الوحدة الثقافية و العرقية للدولة القومية، فقد تكون هناك فوارق قومية ولغوية ودينية وثقافية عميقة، وفي الحقيقة فقد تكون بعض الجماعات معادية للأخرى بشكل فاعل، فالديمقراطية والتي كما يظهر من تعريفها تتيح المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات، من تعريفها أيضاً تتيح استخدام العملية السياسية ضد الخصم، وهو ما يظهر جلياً خلال عملية الدمقرطة وخاصة إذا كان نظام الحكم غير الديمقراطي السابق قد كبت هذا التنافس الداخلي ومنعه من البروز إلى السطح، ولكن مع ذلك تظهر هذه الخلافات في الديمقراطيات العريقة وذلك على شكل جماعات معاداة المهاجرين، إن انهيار الاتحاد السوفيتي ودمقرطة دول الكتلة السوفيتية السابقة أديا إلى حدوث حروب

أهلية في يوغسلافيا السابقة والقوقاز والبلقان ، كما حدثت هناك حروب في أفريقيا واماكن اخرى من العالم الثالث، ولكن مع ذلك تظهر النتائج الإحصائية بأن سقوط الشيوعية والزيادة الحاصلة في عدد الدول الديمقراطية صاحبها تناقص مفاجئ وعنيف في عدد الحروب والحروب الأهلية والعرقية والثورية وفي أعداد اللاجئين و المشردين.

- **البيروقراطية**: أحد الانتقادات الدائمة التي يوجهها المتحررون والملكيين إلى الديمقراطية هو الادعاء بأنها تشجع النواب المنتخبين على تغيير القوانين من دون ضرورة تدعو إلى ذلك والى الإتيان بسيل من القوانين الجديدة، وهو ما يُرى على أنه أمر ضار من عدة نواح، فالقوانين الجديدة تحد من مدى ما كان في السابق من حريات خاصة، كما أن التغيير المتسارع للقوانين يجعل من الصعب على الراغبين من غير المختصين البقاء ملتزمين بالقوانين، وبالنتيجة قد تكون تلك دعوة إلى مؤسسات تطبيق القوانين كي تسيء استخدام سلطاتها.
- **التركيز قصير المدى**: إنَّ الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة تسمح بالتغييرات الدورية في الحكومات، وقد جعلها ذلك تتعرض إلى النقد المألوف بأنها أنظمة ذات تركيز قصير المدى، فبعد أربعة أو خمسة سنوات ستواجه الحكومة فيها انتخابات جديدة وعليها لذلك أن تفكر في كيفية الفوز في تلك الانتخابات، وهو ما سيشجع بدوره على تفضيل السياسات التي ستعود بالفائدة على الناخبين (أو على السياسيين الانتهازيين) على المدى القصير قبل موعد الانتخابات المقبلة، بدلاً من تفضيل السياسات غير المحبوبة التي ستعود بالفائدة على المدى الطويل.
- **نظرية الاختيار الشعبي**: تعد نظرية الاختيار الشعبي جزءً فرعياً من علم الاقتصاد يختص بدراسة سلوك اتخاذ القرارات لدى الناخبين والساسة والمسؤولين الحكوميين من منظور النظرية الاقتصادية، وأحد المشاكل موضع الدراسة هي أن كل ناخب لا يملك إلا القليل من التأثير فيظهر لديه نتيجة لذلك إهمال معقول للقضايا السياسية، وهذا قد يتيح لمجموعات المصالح الخاصة الحصول على إعانات مالية وأنظمة تكون مفيدة لهم ومضرة بالمجتمع.
- **حكومة الأثرياء**: إنَّ كلفة الحملات السياسية في الديمقراطيات النيابية قد يعني بالنتيجة أن هذا النظام السياسي يفضل الأثرياء، أو شكل من حكومة الأثرياء والتي قد تكون في صورة قلة قليلة من الناخبين، ففي الديمقراطية الأثينية كانت بعض المناصب الحكومية تخصص بشكل عشوائي للمواطنين وذلك بهدف الحد من تأثيرات حكومة الأثرياء، أما

الديمقراطية المعاصرة فقد يعتبرها البعض مسرحية هزلية غير نزيهة تهدف إلى تهدئة الجماهير، أو يعتبرونها مؤامرة لإثارة الجماهير وفقاً لأجندة سياسية معينة، وقد يشجع النظام المرشحين على عقد الصفقات مع الاغنياء من مؤيديهم وأن يقدموا لهم قوانين يفضلونها في حال فوز المرشح في الانتخابات – أو ما يعرف بسياسات الاستمرار في الحفاظ على المناطق الرئيسية.

- **فلسفة حكم الأغلبية:** من أكثر الانتقادات شيوعاً و التي توجه إلى الديمقراطية هو خطر (طغيان او دكتاتورية الأغلبية).

تاسعاً: تقويم الديمقراطية

لا شك أن الديمقراطية تعد الحل الافضل لمشكلة تولي السلطة في الدولة واختيار قادة التنظيمات السياسية والاجتماعية والمهنية، وهنا يثور السؤال التالي: هل تصلح الديمقراطية لكل الشعوب؟ وهل تصلح في المجالات كافة التي تتطلب اختيار قادة لقيادة تنظيمات متنوعة؟ نعتقد أنَّ الديمقراطية قاعدة أساسية لحل العديد من المشاكل وهي النظام الافضل لتولي السلطة واختيار القيادات للعديد من التنظيمات المتنوعة، فهي الحل الأنسب ولكنها ليست الحل الشامل لكل الحلول ولا تصلح لكل المجالات.

ففي الدول المتحضرة تتواجد أرضية جيدة لتطبيق الديمقراطية ولكنها تعاني من مشكلات عدة، فالديمقراطية تعتمد على الصوت الذي يدلي به الناخب، والناخبون ليسوا على مستوى واحد من الوعي السياسي والعلمي والثقافي، والغالبية منهم تؤثر فيهم وسائل الاعلام والدعاية التي يتبعها المرشحون لدفع المواطنين لاختيارهم، فالإعلام والدعاية تعدان العمود الفقري للديمقراطية في الغرب، وحيث لا توجد محددات لصدق الإعلام والدعاية للمرشحين فكل مرشح يختار ما يشاء من عبارات التمجيد لنفسه وطرح البرامج التي تستهوي الناخبين وتضللهم بشكل يدفعهم الى اختيار من لا يصلح للمنصب المرشح اليه، ومن هذا المنفذ يتسرب من يحمل افكاراً لا تمت بصلة لما أعلنه، فتجئ تصرفاته وأعماله بخلاف ما دعا اليه، ومن المرشحين من يجد في تطلعات الغالبية العظمى من المواطنين وسيلة للوصول للحكم، فيتبنى مثل هذه التوجهات والنزعات التي قد تنطوي على مخاطر تضعها شريحة غير واعية تجد في هذا القائد تطلعاتها وآمالها، ولكي يضمن هذا القائد انتخابه مرة اخرى فإنه يتبنى ما يدور في خلد الشارع من افكار وآراء، وبهذه الطريقة، تولى السلطة اكثر قادة التاريخ الإنساني وحشية وبربرية ومن هؤلاء: (موسوليني وهتلر) المعروفان بعنصريتهما وشنهما الحروب الدامية و(ترومان) الذي أصدر أوامر تدمير مدينتي (هيروشيما ونكازاكي) بالقنابل الذرية، و(بن

غوريون وشارون)، وهؤلاء جاؤوا جميعا عن طريق الانتخاب الديمقراطي السليم الذي لا يُشكُ فيه، بل اننا نعتقد بأنَّ القائد الذي يأتي عن طريق الديمقراطية يكون أشد وطأة ممن يأتي بغيرها طالما أنه يعتقد بأنَّ ما يعمله انما يعبر عن طموحات المواطنين الذين اختاروه، في حين أنَّ الدكتاتور غالبا ما يراقب اعماله ولا يتصرف بما يفضح دكتاتوريته.

وهذا هو واقع الديمقراطية في الغرب حيث تتوافر أرضية الديمقراطية، أما دول العالم الثالث وبخاصة منها الدول العربية فإنَّ أرضية الديمقراطية غير متوافرة، فالجهل والفقر والتخلف والتطرف وغياب ثقافة التسامح والنزعة العسكرية وتداخل المصالح الأجنبية من الأمور المتفشية وبنسب متفاوتة في هذه الدول، فإذا ما زُجَّت هذه العوامل في اختيار من يتسلم قيادة الدولة فسيكون المختار مِرآةً لمن اختاره وبالتالي يتعمق الجهل والفقر والتخلف والتطرف، وهذه المعادلة لا تعني أنَّ الدكتاتورية نظام أفضل من الديمقراطية، بل نقول أنها الأسوأ مما نتصور ونرى أنَّ الديمقراطية هي النظام الافضل إذا ما تم تشذيبها وفقا لظروف كل بلد، والعلة ليست في المرشح فحسب بل تكمن في الناخب أيضاً، فلا بد من فرض شروط على الناخب فلا يُسمح لكل المواطنين بحق الانتخاب بل لا بد بأنْ تتوافر شروط الحد الادنى من التعليم لكل ناخب لكي يكون مدركا واختياره واعيا ويأتي تصرفه بما يخدم الآخرين، وهذا الرأي وإنْ كان يضحي بشريحة كبيرة من المواطنين -وهو أمر يتناقض مع مفهوم الديمقراطية الغربية- إلا أن هذا الرأي يعمل على اختيار من هو الأفضل للقيادة والسلطة.

ونسوق مثلا على هذا الرأي، فالأطباء عندما يختارون نقيبا لهم فهم أطباء يختارون طبيبا، وهم يدركون قيمة هذا الطبيب وقدرته وإمكانيته، فهم قريبون منه من حيث المهنة والثقافة والمستوى الاجتماعي ومن هنا يجيء اختيارهم سليما ويكون عمل النقيب حذرا وواعيا لأن الذين يقودهم هم جميعا يدركون الصحيح من الخطأ، وهذا ينطبق على المهندسين والمحامين وغيرهم.